أكدت ضرورة أن تكون هذه الموارد مصدراً ومحركاً للتنمية المستدامة وازدهار الدول والشعوب

الكويت: لكل دولة حق سيادي كامل وأصيل في السيطرة على مواردها الطبيعية

السفير منصور العتيبي يلقي كلمة الكويت

نيويورك - «كونا»: اكدت الكويت ان لكل دولة حق سيادي كامل واصيل في السيطرة على مواردها الطبيعية واستغلالها وفقا للميثاق ومبادئ القانون الدولي باعتبارها عامل اساسي اذا احسن استخدامها في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المدى الطويل.

جاء ذلك في كلمة الكويت خلال جلسة مجلس الامن حول الاسباب الجذرية للنزاع ودور الموارد الطبيعية في النزاعات والتي القاها المندوب الدائم السفير منصور العتيبي مساء الثلاثاء الفائت.

واعرب العتيبي عن ايمان الكويت بان الموارد الطبيعية نعمة حباها الله للعديد من الدول فلابد لها ان تكون مصدرا ومحركا للتنمية المستدامة وازدهار الدول ورفاه شعوبها.

وقال ان ادارة الموارد الطبيعية بصورة قانونية وشفافة ومستدامة على الصعيد الوطني وضعتها الكويت على سلم اولوياتها لتقوم على حفظها وحسن استغلالها بمراعاة مقتضيات امن الدولة واقتصادها الوطني بموجب الدستور.

وابدى العتيبي امله بان تؤدي مناقشة اليوم الى تعزيز فهم الصلة بين الموارد الطبيعية والنزاعات اذ سلطت الورقة المفاهيمية العلاقة الوثيقة بينهما فهذه المرة الثالثة التي يتناول مجلس الامن هذه المسالة الهامة.

واوضح ان التباعد الزمني في مناقشتها ومعالجتها ووضع التصورات والحلول اللازمة لا يدل على استشعار مجلس الامن لمدى خطورتها وتداعياتها على شعوب الدول المتضررة والمتاثرة منها.

وذكر العتيبي ان النزاعات حول الموارد الطبيعية بين الدول ذات السيادة لم تعد كما كان سائدا قبل واثناء الحرب الباردة فخلال العقود الثلاث الماضية اندلعت الكثير من الحروب والنزاعات الاهلية اغلبها في الدول النامية واسبابها مختلفة ظاهرها سياسي ولكن جذورها اقتصادية واجتماعية.

واضاف ان هذه النزاعات نجم عنها الكثير من المآسي والمعاناة اذ انشغل مجلس الامن في معالجتها سنوات طويلة ولا زال بعضها مستمرا.

واشار العتيبي الى ان مجلس الامن في قراره 2005/1265 وبيانه الرئاسي 22 لعام 2007 قام بتسليط الضوء على عدة عوامل اساسية التي من المفترض ان تسهم في الحد والتصدي لهذه الظاهرة.

وبين ان المجلس دعا الى تعزيز دور قوات حفظ السلام عن طريق منح عمليات حفظ السلام ولاية مناسبة لمساعدة الحكومات المعنية على منع الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

وقال العتيبي ان المجلس دعا ايضا الى دعم المبادرات الاقليمية التي تسهم في الحد من مخاطر استغلال الموارد الطبيعية على غرار بروتوكول مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية المعني بمنطقة البحيرات ومبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بالاضافة الى الالتزام بعملية كيمبرلي لعام 2000 فيما يسمى بالماس الملطخ بالدماء باعتبارها مثال حتى الآن على التعاون الدولي في هذا المجال.

واضاف ان المجلس دعا ايضا الى تعزيز نظم الجزاءات والعقوبات التي يقررها وذلك باعتماد ولاية واضحة واختصاصات محددة لخبرائه ولأفرقة الرصد التابعة له لمنع الانجار والاستغلال غير القانوني وغير المشروع للموارد الطبيعية.

واوضح العتيبي ان «الدبلوماسية الوقائية التي اساسها الحوار والوساطة واللجوء الى التحكيم تبقى افضل السبل لمنع النزاعات بما فيها تلك التي يكون سببها الخلاف حول الحقوق في الموارد الطبيعية».

وتابع قائلا «كدولة حباها الله بالموارد الطبيعية ندرك جيدا مدى ارتباط ذلك بالنزاعات انطلاقا من كارثة الاحتلال عام 1990 والآثار المأساوية التي نجمت عنه على الكويت ودول المنطقة والعالم».

وبين العتيبي ان نعمة الموارد الطبيعية بحد ذاتها لم تكن يوما السبب الوحيد في نشوب النزاعات والحروب الاهلية ولكن حسن استغلالها قد يكون اهم وسائل تعافي المجتمعات والدول من بعد النزاعات التي تمهد الطريق الى اعادة الاعمار والتنمية.

وافاد ان التاريخ يزخر بامثلة لنزاعات مسلحة وحروب اهلية نتجت عن الاستغلال القانوني وغير القانوني للموارد الطبيعية الذي اسهم في تاجيجها واطال امدها وفي غالب الاحيان كان السبب الرئيسي في اعادة نشوبها.

وحذر العتيبي من الاثار السلبية والتداعيات والنتائج الوخيمة والجسيمة لاستخدام الموارد الطبيعية على البيئة والاقتصاد والصحة العامة محليا واقليميا كسلاح في وقت النزاعات المسلحة.

وقال ان «لنا في الكارثة البيئية الناجمة عن حرق قوات الاحتلال العراقية لحوالي 1037 بئر نفطي خير عبرة ودرس على سوء استخدام الثروات الطبيعية والبيئة ابان النزاعات المسلحة».

واكد انه ايمانا من الكويت بضرورة عدم استخدام الثروات الطبيعية والبيئة في النزاع المسلح بادرت الكويت بطرح مشروع قرار اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة اعلن فيه يوم السادس من نوفمبر يوما عالميا لمنع استخدام البيئة في الحروب والنزاعات المسلحة.

ولفت العتيبي الى ان الكويت ستدعو الى جلسة بصيغة آريا في السابع من نوفمبر القادم لبحث منع استخدام البيئة في الحروب والنزاعات المسلحة وسبل تعزيز الاطار القانوني الدولي في هذا الشان. وشدد على ان الفقر والجوع وعدم المساواة وغياب الحكم الرشيد من اهم اسباب نشوب النزاعات كما اشارت اليها تقارير الامم المتحدة لذا «من الواجب علينا ان ننظر الى العوامل المشتركة المؤدية الى التوترات والمتسببة في نشوب الصراعات والتي يمكن التنبؤ بمعظمها اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ثلاثة مؤشرات اقتصادية وهي نصيب الفرد من الدخل ونسبة النمو الاقتصادي وهيكل الاقتصاد».

واشار الى اهمية العودة الى المسلمات والمفهومات الاساسية لبناء دولة مستقرة وتنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 وبناء القدرات الوطنية وارساء ادارة اقتصادية فعالة عبر وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد وبناء المؤسسات وترسيخ حكم القانون وتنويع الاقتصاد اذ يمكن للأمم المتحدة بكافة اجهزتها ان تكون خير عون وشريك للدول في هذه المجالات.

وكيل «الاستئناف» يؤكد أهمية تطوير نظم العدالة الجنائية الوطنية

المستشار نصر آل هيد

فيينا - «كونا»: اكد وكيل محكمة الاستئناف الكويتية المستشار نصر سالم آل هيد امس اهمية تطوير نظم العدالة الجنائية الوطنية وتحديث التشريعات الوطنية وتدعيمها حسب الاقتضاء.

وقال المستشار آل هيد في كلمة القاها في الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية إن «الكويت تؤكد اهتمامها بمضامين تقرير الدورة السابقة والمتضمن اعلان الدوحة بشان ادماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول اعمال الأمم المتحدة».وشدد على اهمية التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون فضلا عن اهمية تحديث التشريعات الوطنية وتدعيمها حسب الاقتضاء.

واضاف أن «الدعوة الواردة في اعلان الدوحة بلا شك تعبير عن الالتزام المشترك والعمل المستمر في تحقيق سيادة القانون ومكافحة كافة مظاهر الجريمة مع التقيد بمبادئ حقوق الإنسان».

واشار الى ان الكويت قامت بالعديد من الاجراءات التي تعد بكل الاحوال تعزيزا لتنفيذ مقتضيات واحكام الاتفاقية على المستوى الوطني لافتا الى صدور عدة قوانين منها انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية وقانون حول مكافحة جرائم تقنية المعلومات اضافة الى قانون مختص بحقوق الطفل وقانون انشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان وكذلك قانون لحظر تعارض المصالح. واشار الى انه يتم حاليا اتخاذ الاجراءات النهائية بشان الموافقة على (قانون حق الاطلاع) تمهيدا لإقراره من البرلمان.

وحول توطيد التعاون الدولي في إطار تعزيز مكافحة كافة الجرائم اشار آل هيد الى ان دولة الكويت صادقت على العديد من الاتفاقيات المعنية بالتعاون القانوني والقضائي في المسائل الجزائية وذلك في إطار تبادل المساعدة القانونية وتسليم المجرمين ونقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية.

وذكر انه جرى اعداد تشريع وطني معني بمسائل المساعدة القانونية المتبادلة وجار اتخاذ الاجراءات الوطنية لإصداره وذلك كي تكون الاجراءات المتعلقة بالمساعدة واضحة الخطوات للمنفذين والدول.

وحول التطبيقات العملية على المستوى الوطني للقانون الصادر بشان مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب قال المستشار ال هيد انه تم تشكيل ثلاثة كيانات جديدة وهي وحدة التحريات المالية و اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب تضم جميع الجهات الوطنية وتعمل على تطبيق استراتيجية شاملة في هذا الصدد اضافة تشكيل لجنة لتنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة بمكافحة الارهاب وتمويله.يذكر ان الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتي انطلقت اعمالها امس تستمر حتى ال19 من اكتوبر الجاري.

ويترأس وفد الكويت في المؤتمر سفير الكويت لدى النمسا والمندوب الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا صادق معرفي.

ويضم الوفد الكويتي اضافة الى المستشار ال هيد المحامي العام الاول بدر المسعد ووكيل وزارة الداخلية المساعد للشؤون الامن الجنائي اللواء خالد الدين والسكرتير الثاني من الادارة القانونية بوزارة الخارجية نواف الرجيب.

وستناقش الدورة عدة موضوعات منها تعزيز الاستراتيجيات القادرة على مواجهة الجرائم المنظمة كالاتجار بالاسلحة النارية والاتجار البشر وبتهريب المهاجرين غير الشرعيين عن الطريق البر والبحر والجو اضافة الى مناقشة كيفية تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالجرائم المستجدة والمسائل الجنائية.

«الطرق» تغلق «مؤقتا» تقاطعين في شارع الغوص لتركيب جسور مشاة

اعلنت الهيئة العامة للطرق والنقل البري الكويتية امس انها ستغلق مؤقتا تقاطعين في شارع الغوص لتركيب جسور مشاة.

وقال المدير العام للهيئة المهندس احمد الحصان لـ«كونا» إن التقاطع الأول يقع بين شارعي «9» و «10» تحديدا مقابل منطقة العدان وسيتم اغلاقه بعد غد الجمعة من الثالثة فجرا وحتى السادسة صباحا.

وأضاف الحصان أن التقاطع الآخر يقع بين الشارع رقم «7» والدائري السادس تحديدا مقابل منطقة صباح السالم وسيتم اغلاقه السبت المقبل من الثانية فجرا وحتى السادسة صباحا.

وأوضح انه سيتم عمل طرق بديلة مؤقتة في فترة الإغلاق داعيا مرتادي الطرق إلى توخي الحيطة والحذر والتقيد بالسرعة المحددة والالتزام بتعليمات المرور.يذكر أن مشروع «شارع الغوص» يستهدف الزيادة في انسيابية الحركة المرورية وذلك عن طريق تأهيل التقاطعات «12 جسرا علويا» وزيادة مستوى الأمان في الطرق الخدمية للقطع السكنية.وكانت «هيئة الطرق» أعلنت في وقت سابق أنها وضعت خطة متكاملة لتنفيذ 74 مشروعا لتطوير الطرق والبنى التحتية لتسهيل الحركة المرورية في البلاد خلال السنوات المقبلة مشيرة إلى تخصيص واعتماد 500 مليون دينار كويتي «نحو 1ر65 مليار دولار» لهذه المشاريع.

«المحاسبة» يقيم الندوة الأولى للفائزين بمسابقة البحوث الـ 18 لعام 2017

جانب من الندوة

من منطلق تأهيل وتشجيع الكوادر البشرية في ديوان المحاسبة على البحث العلمي والارتقاء بمستوى الأداء المؤسسي والرقابي، أقام ديوان المحاسبة الندوة الأولى للفائزين بالمراكز الأولى بمسابقة البحوث الثامنة عشر لعام 2017، بحضور كل من رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة عادل الصرعاوي، ووكيل الديوان إسماعيل الغانم، والوكلاء المساعدين ومجموعة من إشرافي وموظفي الديوان.وحاضر في الندوة كل من مدقق مساعد دينا الموسى ومدقق مساعد نورة الظاهر من إدارة الرقابة على الأداء، وذلك لمناقشة بحثهما المشترك حول موضوع "المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم الاقتصاد الوطني والحد من البطالة"، كما قدم كل من مدقق رئيسي بدر الطميري ومدقق أحمد العيسى من إدارة الرقابة على الشؤون الاجتماعية والخدمية بحثهما الذي حمل عنوان "تطبيق النظم الحديثة في مجال المالية العامة والتوجه نحو التطبيق الفعلي لنظم إدارة مالية الحكومة GFMIS على كافة الجهات الحكومية".

وقالت دينا الموسى خلال الندوة إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة استحوذت على اهتمام معظم حكومات الدول المتقدمة والنامية باعتبارها أحد أهم بذور التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكان لها نجاحا كبيرا في تلك الدول، كما تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل للمواطنين، والحد من البطالة، والمساهمة في تنشيط مستوى المنافسة التحفيزية، إلى جانب تخفيف الضغط على الوظائف الحكومية، والعمل على دعم المشروعات الكبيرة وترابط الأعمال التجارية، والتجدد والابتكار ومعرفة حاجات السوق. وتطرقت الموسى إلى عدة محاور رئيسية منها: طبيعة ومفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى خصائصها ومميزاتها واستراتيجيات عملها، كما تناولت التجارب السابقة لبعض الدول في استخدام المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتنمية اقتصاداتها مثل اليابان والإمارات العربية المتحدة والهند.

من جهة أخرى ناقشت نورة الظاهر تجربة دولة الكويت في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستعرضت مميزات الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل: المساعدة في استخراج أوراق للمشروعات، وإمكانية الحفاظ على الوظيفة الحكومية لثلاث سنوات، إلى جانب توفير الأراضي والأفكار ودراسات الجدوى لبعض المشاريع.

«البيئة»: نتابع التلوث النفطي قرب حقل «أبو ذر» خارج مياهنا الإقليمية

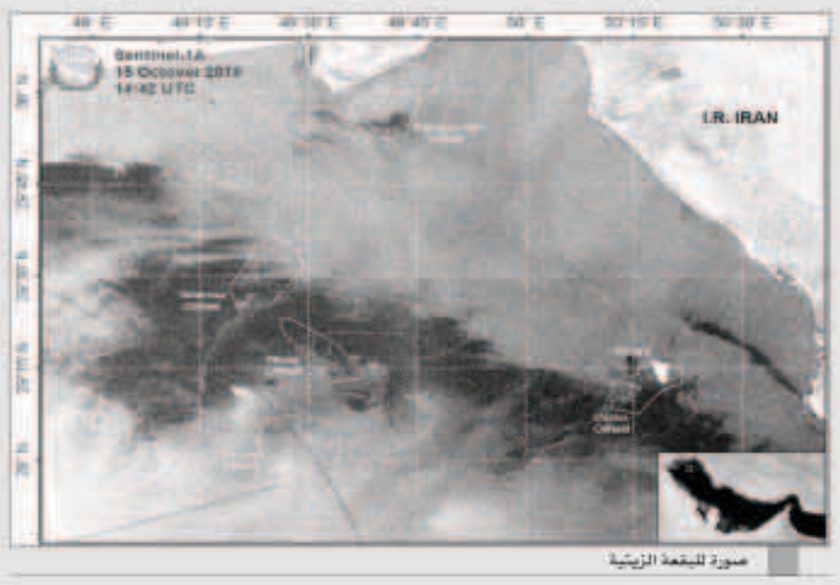

صورة للبقعة الزيتية

أكدت الهيئة العامة للبيئة أمس الأول متابعتها لحالة التلوث النفطي التي رصدتها صور الاقمار الصناعية في غرب جزيرة "خرج" جنوب شرق حقل "ابو ذر النفطي" خارج المياه الاقليمية الكويتية.

وقالت الهيئة في بيان صحفي إنه بعد ورود بلاغ من مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية قامت بالتنسيق مع كل من مؤسسة البترول الكويتية وشركة نفط الكويت وشركة "شيفرون" لاخذ الاحتياطات اللازمة.

وأضافت انها قامت بالتنسيق ايضا مع معهد الكويت للابحاث العلمية لمراقبة الوضع من خلال صور الاقمار الصناعية وعمليات حفر السواحل للابلاغ في حال رصد اي تلوث لضمان عدم وصول اي تسرب للمياه الاقليمية الكويتية.

وأشارت إلى متابعتها للموضوع مع مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية "ميماك" الذي يقوم بمراقبة صور الاقمار الصناعية والتنسيق مع المصدر لاحتواء التسرب.

«المعلومات المدنية»: الكويت الأولى إقليمياً في تطبيق تقنية «لايدر» للتعرف على الطرق

قال المدير العام للهيئة العامة للمعلومات المدنية مساعد العسعوسي إن "مشروع التصوير العالي الدقة الشامل" باستخدام تقنية "لايدر" للتعرف تلقائيا على معالم الطرق يجعل الكويت الأولى إقليميا في تطبيق هذه التقنية على نطاق الدولة بالكامل.

وأضاف العسعوسي في كلمة خلال مؤتمر صحفي عقد بهذه المناسبة أن تقنية "لايدر" تستخدم عن طريق الليزر بمحيط 360 درجة للتعرف تلقائيا وبدقة قياس تصل إلى 5 ملليمتر على جميع معالم الطرق من مباني ومنشآت وأشجار واعمدة إنارة وكهرباء وإشارات ولوحات مرورية وإعلانية.

وأوضح أن الخدمة تسهم ايضا في التعرف على اكثر من 95 معلما فضلا عن توفير قاعدة بيانات غنية ودقيقة تستفيد منها جميع الجهات الحكومية وغيرها من الجهات ذات الصلة.

وافاد بان المشروع يشمل ايضا تحديث التصوير الحيطي "ستريت فيو" الذي اطلقته الهيئة عبر برنامج "كويت فايندر" في مارس الماضي لافتا إلى أن البرنامج يمكن مستخدميه من التعرف على جميع الطرق داخل الكويت.

«المنابر القرآنية» تلبي حاجة ربع مليون شخص في الكويت إلى إتقان قراءة «أم الكتاب»

محمد الشطي

صرح د. محمد الشطي - نائب رئيس مجلس إدارة جمعية المنابر القرآنية أن مشروع (أم الكتاب) لتصحيح قراءة سورة الفاتحة؛ استطاع أن يحقق بفضل الله نجاحا باهرا في دولة الكويت على يد معلمين متقنين في معظم أنحاء دولة الكويت، وذلك من خلال إقامة مجالس وحلقات لتصحيح تلاوة سورة الفاتحة في المساجد والأماكن العامة كالمستشفيات والأسواق والمؤسسات الإصلاحية ودور الرعاية وغيرها..

وأوضح الشطي أن أهمية المشروع تنبع من فضل (سورة الفاتحة) ومنزلتها؛ إذ تعد ركنا من أركان الصلاة لا تصح إلا بها، وهي رغم قصرها أفضل وأعظم سورة في القرآن الكريم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (والذي نفسي بيده ما أنزلت في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في الفرقان مثلها)!

وأكد د.الشطي أن جمعية المنابر القرآنية تحرص من خلال هذا المشروع على تعليم تلاوة الفاتحة بالصورة الصحيحة في كل مكان: فكم من مسلم يلحن في قراءتها وكم من جاهل بأحكامها..

وأضاف: يكفي أن نعلم أن ما يقرب من 300 ألف فرد في دولة الكويت ينظرون للمبادرة لتعلم وتصحيح قراءة سورة الفاتحة التي تعد مفتاح صحة الصلاة والركن الأعظم فيها.

وعن إنجازات المشروع بيّن الشطي أنه بلغ عدد المستفيدين من المشروع أكثر من 16000 شخص، ومن عدة فئات عمرية .وعن الشريحة المستهدفة أوضح الشطي أن المشروع يشمل الناشئة والشباب والفتيات والنساء ، وكبار السنّ، وغير الناطقين باللغة العربية، وذوي الاحتياجات الخاصة، ونزلاء دور الرعاية الاجتماعية والمؤسسات الإصلاحية.

وأكد الشطي أن التزكيات لهذا المشروع قد توالت من قبل العديد من الشخصيات والمشايخ والعلماء ومن ذلك على سبيل المثال وصف فضيلة الشيخ العلامة د. أحمد بن أحمد شرشال للمشروع بأنه أم مشاريع جمعية المنابر القرآنية؛ لأنه يعلم الناس أفضل سور القرآن الكريم".